

Distr.
GENERAL

A/53/489
12 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون

البنود ٢٩ و ٣١ و ٣٧ و ٤٢ و ٤٦ و ٥١ و ٧١

و ٧٧ و ٩١ و ٩٣ و ٩٤ و ١٠٠ و ١٠٢

و ١٠٨ و ١١٠ و ١٥٥ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

ثقافة السلام

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

تقديم المساعدة في إزالة الألغام

الذكرى السنوية الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه
السياسي والاقتصادي

نزع السلاح العام الكامل

توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة
النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
(معاهدة تلاتيلولكو)

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتصلة بالحالة
الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

المراقبة الدولية للمخدرات

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

مسائل حقوق الإنسان

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لبنما لدى الأمم المتحدة

أتشرف، بصفتي منسق مجموعة ريو في نيويورك، بأن أرفق طيه إعلان بنما والإعلان الصادر عن
رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو اللذين اعتمدا أثناء مؤتمر القمة الثاني عشر لمجموعة ريو، المعقود
في مدينة بنما في ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة الثالثة والخمسين
للجمعية العامة فيما يتعلق بالبنود ٢٩ و ٣١ و ٣٧ و ٤٢ و ٤٦ و ٥١ و ٧١ و ٧٧ و ٩١ و ٩٣ و ٩٤ و ١٠٠
و ١٠٢ و ١٠٨ و ١١٠ و ١٥٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) أكيلينو بويد

السفير

الممثل الدائم لبنما

لدى الأمم المتحدة

المرفق

الإعلانان الصادران أثناء مؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو، المعقود في بنما في ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

إعلان بنما

١ - نحن رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر - مجموعة ريو - وقد اجتمعنا في مدينة بنما في يومي ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، لكي نؤكد الديمقراطية النيابية، على أساس المبادئ والقيم المشتركة الموجهة إلى تعزيز السلام والدفاع عنه، ولبناء خطة مشتركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتأكيد رغبة حكوماتنا في تدعيم مجموعة ريو كوسيلة حوار متميزة وأوسع تمثيلاً للمنطقة، وتدبر وتبادل الخبرات ووجهات النظر بشأن الموضوعات الهامة المدرجة في جدول أعمالنا في هذا الاجتماع.

٢ - وتشكل العولمة، وانفتاح الاقتصادات، والزيادة الكبيرة في التجارة داخل المنطقة، وظهور مخططات التكامل الاقتصادي والمحافل الموازية للعمل السياسي المتضافر على الصعيد دون الإقليمي، واختفاء الاقتطاب، وتعزيز الديمقراطية في القارة علامات على الطريق تتيح لنا تبيين الطريق الذي نتبعه، بغية الاتجاه إلى تعزيز إطار التضافر والتكامل الذي يشمل بلداننا.

٣ - وإذ نتذكر التعهد الذي قدمناه في مؤتمر القمة الثامن، نجدد إبداء استعدادنا للعمل على أن يشمل حوارنا السياسي كل مجال علاقاتنا.

٤ - وإننا نعرب عن إيماننا بأن الروابط السياسية والاقتصادية الوثيقة القائمة بين بلدان المنطقة، وهويتنا التاريخية والثقافية العميقة، وكذلك التعاون والتضامن اللذين يجمعان بيننا، تشكل تراثاً هاماً مشتركاً ستتتيح لنا المضي قدماً نحو تدعيم مجتمع أمم أمريكا اللاتينية.

٥ - وتتطلب تحديات نهاية هذا القرن التعزيز المستمر لآلياتنا لكي نتمكن من العمل بطريقة كفؤة في مواجهة الحالات ذات الاهتمام المشترك. ولذلك سندعو، حسب الاقتضاء، إلى مراجعة إجراءات آلياتنا، مع المحافظة على طبيعتها المرنة وغير الرسمية وأسلوب عملها القائم على توافق الآراء.

الديمقراطية والسلم والأمن الدوليين

٦ - نكرر تأكيد أن صون القيم الديمقراطية في المنطقة يشكل هدفا أساسيا لآلية التشاور والعمل السياسي المتضافر هذه. ويقوم هذا الالتزام على إيماننا بضرورة أعمال المؤسسات الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعزيز السلم والأمن في نصف الكرة الغربي ومن أجل تعزيز التعاون بين الدول.

٧ - ونحن مقتنعون بأن أعمال تدابير تعزيز الثقة والأمن في نصف الكرة الغربي سيشجع، في إطار عملية تدريجية، التعاون في مسألة الشفافية في سياسات الدفاع وسياسهم، من منظور حديث ومتكامل، في تعزيز المؤسسات والصكوك التي تؤلف نظام الأمن في نصف الكرة الغربي.

٨ - ونكرر عزمنا الأكيد على التقدم تدريجيا نحو تحديد فعّال للأسلحة التقليدية في المنطقة وعلى أن نرصد بهذه الطريقة موارد ضخمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا. وبهذا الدافع، نساند مبادرة عقد اجتماع للفريق العامل المخصص التابع لمجموعة ريو المعني بتحديد الأسلحة التقليدية لكي يقدم توصية بهذا الشأن للنظر فيها في مؤتمر قمنا الثالث عشر.

٩ - ونكرر تأكيد دعمنا للولاية المنشأة في خطة عمل مؤتمر القمة الثاني للأمريكتين فيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز لجنة الأمن في نصف الكرة الغربي التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، وعقد مؤتمر استثنائي معني بالأمن في إطار منظمة الدول الأمريكية في بداية العقد المقبل.

١٠ - وقد حققت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نواحي تقدم هامة نحو تعزيز جعل المنطقة منطقة سلم. وفي هذا الصدد، أبدينا موافقتنا على الإعلان السياسي الأخير للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي باعتبار المنطقة منطقة سلم، الذي وقّع في مناسبة الاجتماع الرابع عشر لمجلس السوق المشتركة، المعقود في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ في أوشوايا، بجمهورية الأرجنتين. ونبرز أهمية هذه المبادرة، إذ أنها تسهم في تعزيز اعتبار المنطقة منطقة يوحدتها التعاون، وتدعم الرخاء الاقتصادي فيها بفضل وجود مناخ من السلم والأمن.

١١ - وبالمثل، نؤكد ما وفرته معاهدة تلاتيلولكو والمعاهدة المتعلقة بالحياد الدائم لقناة بنما وباستخدامها، والمعاهدة الإطارية المتعلقة بالأمن والديمقراطية في أمريكا الوسطى، واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، فضلا عن اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وبتدميرها، من مساهمة هامة في السلم والأمن الدوليين. ونحث البلدان التي لم تصدق على تلك الصكوك أو تنضم إليها بعد، على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن.

١٢ - ونحيط علماً بمبادرة حكومة بوليفيا الموجهة إلى إنشاء مركز لمنع النزاعات ولتدابير تعزيز الثقة.

١٣ - ونلج على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فورية من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونكرر تأكيد إدانتنا القوية لإجراء تجارب الأسلحة النووية وقلقنا البالغ للانتكاس الذي تمثله هذه الممارسات بالنسبة لتحقيق الحظر التام للتجارب النووية ومنع انتشار الأسلحة التي من هذا النوع.

١٤ - وفي هذا السياق، نحض البلدان التي لم تقم بعد بالتصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو بالانضمام إليهما إلى أن تفعل ذلك، كما نحث جميع الدول على المراعاة الكاملة لكلا الصكين. ونحث بالمثل على الانضمام إلى صكوك دولية أخرى مثل الإعلان المشترك بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية والبيولوجية (اتفاق مندوزا)، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

حقوق الإنسان

١٥ - في العام الذي يحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين لإعلان حقوق الإنسان والإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته، نعلن أن القيم المكرسة فيهما تشكل جزءاً لا يتجزأ من هوية مجتمعاتنا ونؤكد من جديد أن الصلاحية التامة للحقوق المؤسسة في هذين الصكين تأخذ شكل معيار مشترك يتعين أن تبلغه جميع الشعوب وجميع الأمم. وإذ نضع في الاعتبار إعلان وبرنامج عمل فيينا (المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣)، نكرر تأكيد أن مبادئ عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، والديمقراطية والتنمية هي مبادئ مترابطة ويعزز بعضها البعض. ولذلك سنواصل دفع الجهود المشتركة والتعاون مع المنظمات الدولية، بهدف كفالة احترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

١٦ - وفي ذلك السياق، سندعو إلى توقيع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والتصديق عليها والانضمام إليها، فضلاً عن احترام الأحكام الواردة في تلك الصكوك التي نحن أطراف فيها.

١٧ - ونكرر الإعراب عن بالغ قلقنا بشأن المظاهر المعاصرة للتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما شابهها من تعصب، ويسرنا الدعوة إلى عقد مؤتمر في إطار الأمم المتحدة لمعالجة هذه المشاكل الخطيرة، من المقرر أن يعقد قبل انتهاء عام ٢٠٠١. ونتفق مع الحاجة إلى تعزيز الالتزامات بكفالة ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولمنع تطبيق ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ونتفق أيضاً على أهمية منح الحماية الكافية للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، لا سيما للأقليات العرقية واللغوية، والسكان الأصليين، والنساء والطفلات والأطفال، وللعمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

١٨ - ونؤكد مسؤولية دول منشأ المهاجرين ودول مقصدهم فيما يتعلق بتعزيز التعاون في مسألة الهجرة. وفي هذا الصدد، نحث على مواصلة اعتماد تدابير، بالاتفاق المشترك، تهدف إلى ضمان ممارستهم الكاملة لحقوق الإنسان، فضلا عن رفاههم الاجتماعي والاقتصادي.

١٩ - وإننا نعيد تأكيد التزام حكوماتنا بالاحترام التام لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣ والامتثال لها، ونحث جميع البلدان على الامتثال لها، خاصة فيما يتعلق بحق الرعايا، بصرف النظر عن مركزهم كمهاجرين، في الاتصال بموظف قنصلي لبلدهم في حالة احتجازهم.

٢٠ - ونؤكد من جديد التزامنا بالمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي ومعاييره العامة.

مكافحة الفقر

٢١ - نعيد تأكيد تصميمنا على التغلب على الفقر، وسوء التغذية، والتهميش، وعدم إتاحة الحصول على الخدمات الصحية، والأميَّة، من خلال سياسات مؤدية إلى التنمية الاقتصادية المستدامة في الأجلين المتوسط والطويل.

٢٢ - ونتعهد بمواصلة تنفيذ سياسات مواتية لكي يولد العملاء الاقتصاديون، وبخاصة المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة أعمالاً منتجة تدر دخلاً كريماً، وكذلك لتشجيع التعليم والتدريب والتأهيل في مجال العمل، بوصفها أولوية أساسية بالنسبة للقطاعات الأكثر ضعفاً من سكاننا.

٢٣ - وينبغي لنواحي التقدم السياسي والاقتصادي في منطقتنا أن تتواءم مع تقليل التفاوتات الاجتماعية. وإننا على اقتناع بأن التحول المثمر سيكون مستداماً فقط بقدر ما نتوصل إلى مستويات عليا من الإنصاف، ولكي نبذل ذلك، يمثل وضع وتنفيذ مشاريع وبرامج مشتركة في ميدان التعليم وسائل ذات صلة وأولوية.

التنمية المستدامة

٢٤ - إن تخفيف حدة الفقر جزء متمم للتنمية المستدامة. ولن يؤدي الرخاء ثماره إلا بواسطة سياسات تنظم العلاقة المتبادلة بين الإنسان والطبيعة. وينبغي أن يتم تحديد سياسات وبرامج التنمية المستدامة بمشاركة واسعة النطاق من المجتمع المدني مع توجيه اهتمام خاص إلى احتياجات الأقليات والمعوقين، وتسهيل مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية.

٢٥ - وإننا نعترف بإحراز الكثير من النتائج الإيجابية على كل من الصعيدين العالمي والإقليمي، ولكننا نشعر بالقلق البالغ لأن الاتجاهات العالمية إلى التنمية المستدامة تزداد سلبية بسبب التدهور المستمر في البيئة العالمية، بما في ذلك الاتجاه السلبي من حيث تلوث البيئة وتدهور الموارد الطبيعية.

٢٦ - ونناشد البلدان المتقدمة النمو ومنظمات التعاون والمؤسسات المالية الدولية أن تعزز دعمها للبلدان النامية، خاصة في مجال نقل التكنولوجيا والموارد المالية من أجل ذلك الغرض. ونحث على الوفاء بما نص عليه في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١، في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وإعمال آليات مبتكرة للتمويل.

٢٧ - ونحيط علماً بمبادرة الجماعة الكاريبية لتشجيع الاعتراف الدولي بالبحر الكاريبي كمنطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

٢٨ - ونسلم بأن مفهوم نظام إنساني عالمي جديد نابع من تنمية تقوم على الإنسان ويضع الرفاه والمساواة الاجتماعية بين الشعوب في قلب التنمية على الصعيدين الوطني والدولي.

التجارة الدولية والأسواق المالية

٢٩ - إن العملية الجارية لعولمة الاقتصاد العالمي قد فتحت فرصاً وتحديات جديدة لتحقيق النمو والرفاه الاجتماعي لبلداننا. وقد اتسمت هذه البيئة الدولية الجديدة، من بين عوامل أخرى، بالنمو السريع في التجارة والاستثمارات الدولية، والجهود المبذولة لتحرير التجارة والتكامل الاقتصادي؛ والتغيرات المؤسسية على الصعيد العالمي؛ والمواءمة بين قواعد التجارة والاستثمار، وتجزئة وتدويل السلاسل الإنتاجية.

٣٠ - وقد جاءت تجارب التكامل الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استجابة من بلداننا لتحديات المنافسة العالمية. وأدى تحرير التجارة المتوخى في مختلف الصكوك التكاملية ومن عملية التكامل إلى إنتاجية أكبر وظروف أفضل للاشتراك في التجارة العالمية.

٣١ - ويشكل التقدم الذي أحرزته جماعة الإنديز، ومجموعة الـ ٣، والجماعة الكاريبية والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى، والمخططات الثنائية الأخرى للتكامل وتحرير التجارة، الجاري العمل بها أو السعي إليها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إسهاماً تجاه تحقيق نظام عالمي أكثر انفتاحاً وتنافساً يتمشى مع النظام الذي أنشأته منظمة التجارة العالمية، والذي يكمل ويعزز بشكل متبادل بنظام التجارة المتعدد الأطراف. وينبغي النظر إلى التقدم المحرز بصدد التكامل على أنه عملية للتنمية المتجانسة في المنطقة بأكملها، يستفاد منها على جميع مستويات المجتمع، لا سيما من خلال إيجاد فرص أكبر وأفضل للعمالة.

٣٢ - وإننا نتفق مع مبادئ الإقليمية المفتوحة، في إطار نظام تجارة متعدد الأطراف يكون حرا وغير تمييزي وشفاف، يساعد على دخول اقتصاداتنا في النظام الاقتصادي الدولي. وفي ذلك السياق، نحث البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الوفاء بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في جولة أوروغواي للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، من أجل تحسين عمل النظام المتعدد الأطراف للتجارة، مما يسهل التدفقات التجارية إلى منطقتنا وبقيّة البلدان.

٣٣ - وتعتبر التجارة والأسواق العالمية من أفضل العوامل التي تعيننا على إعطاء دفعة لفرص العمل، وعلى تيسير الاستثمارات، وزيادة المنافسة الوطنية واستيعاب المعارف والتكنولوجيا. وقد تحول القطاع التصديري إلى واحد من القطاعات الرئيسية الأكثر دينامية في اقتصاداتنا وإلى مصدر أساسي لتوليد العمالة. وقد شهدت العمالة في الشركات المتجهة إلى التصدير نموا سريعا جدا عن الشركات التي تنتج للسوق الداخلية فقط، في بعض الحالات، أو التي تشكل قطاع الخدمات، من بين قطاعات أخرى.

٣٤ - ويشجع النظام الذي اعتمدته ١٢٠ دولة في إطار منظمة التجارة العالمية إجراء مفاوضات مستفيضة وشاملة كأفضل وسيلة للتوصل إلى زيادة في تحرير التجارة تعود بالنفع على جميع أعضاء المنظمة.

وتواجه منظمة التجارة العالمية أيضا تحدي التصدي للاتجاهات الحمائية التي ظهرت مؤخرا، لا سيما تلك المتعلقة بالإعانات الزراعية، أو التي تقصد إلى استعمال الحقوق التعويضية لحماية صناعات عفا عليها الزمن أو وضع عقبات أمام وصول المنتجات الآتية من المنطقة إلى الأسواق، بحجة تأمين حماية أفضل للبيئة أو للحقوق العمالية.

٣٥ - وإننا نعرب عن قلقنا للحالة التي نشأت في الأسواق المالية وآثارها التجارية والمالية على اقتصاد بلدان المنطقة، بينما نؤكد من جديد الحاجة إلى تعبئة الآليات المختصة في هذا الصدد، سواء الوطنية والدولية.

٣٦ - ونلاحظ مع القبول بدء مفاوضات اتفاق التجارة الحرة للأمريكتين ونعلن مرة أخرى التزاماتنا باختتام المفاوضات في موعد أقصاه عام ٢٠٠٥ وتحقيق تقدم ملموس قبل انتهاء هذا القرن.

٣٧ - ونحيط علما باقتراح الجماعة الكاريبية الخاص بإنشاء صندوق للتكامل الإقليمي ضمن اتفاق التجارة الحرة للأمريكتين باعتباره آلية لحل مشكلة اختلالات التوازن القائمة بين الدول الأكثر نموا والاقتصادات الأصغر في نصف الكرة.

قمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - الاتحاد الأوروبي

٣٨ - نشدد على الدور الأساسي للحوار المؤسسي بين مجموعة ريو والاتحاد الأوروبي من أجل الحفاظ على التفاهم الممتاز الذي ساد بين المنطقتين خلال ثمانية أعوام من وجود المجموعة وتعزيزه.

٣٩ - ويشكل مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي الذي سيعقد في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، ويشارك في رئاسته من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، البلد المضيف (البرازيل) والبلد القائم بأعمال الأمانة المؤقتة (المكسيك)، فرصة هامة لإحراز تقدم نوعي، على أعلى مستوى سياسي، في تدعيم ارتباط جديد متميز بين المنطقتين يقوم على المنفعة المتبادلة.

ونصدق على التزامنا بالاشتراك في مؤتمر القمة، في اقتناع راسخ بأنه يوفر فرصة فريدة لحفز تحقيق الأهداف الوطنية والإقليمية الأسمى والإسهام في تدعيم مجتمع دولي أكثر توازنا وسلما وتعاوناً. ولذلك ندعم أعمال اللجنة التحضيرية المنشأة لذلك الغرض.

٤٠ - وفي إطار المواضيع الثلاثة الرئيسية في جدول الأعمال - الشؤون السياسية، والشؤون الاقتصادية - التجارية، والثقافية، والتعليمية والإنسانية - ستطرح حكوماتنا مقترحات قائمة على القيم والمصالح المشتركة بين المنطقتين. وفي المجال السياسي، سيوفر اجتماع القمة الفرصة لرفع مستوى الحوار وتبادل وجهات النظر بشأن تحسين الديمقراطية والتعددية، والنهوض بحقوق الإنسان، وتعزيز التنمية المستدامة، ومواضيع أخرى من جدول الأعمال الدولي تحظى باهتمام مشترك، مثلما بالنسبة للأمن ومكافحة المخدرات والجرائم المرتبطة بها.

٤١ - ونعتزم أيضاً إجراء حوار مفتوح وصريح مع رؤساء دول الاتحاد الأوروبي بشأن العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين، بهدف إعطاء دفعة قوية للمفاوضات التجارية الجارية، وإتاحة الوصول إلى الأسواق، والاستثمارات. وكذلك سنتناول مواضيع أخرى ذات أهمية خاصة، مثل التدفقات المالية الدولية ووضع تفاصيل عمليات التكامل الاقتصادي والجمع بينها، بغرض التوصل إلى تفاهات مشتركة بشأن أهم العمليات والمشاكل التي تؤثر على اقتصاداتنا.

٤٢ - ونستهدف تقديم تشجيع خاص لاستغلال الإمكانية الهائلة للتعاون في كلتا المنطقتين، وبصفة خاصة في مجالات التعليم والثقافة والتكنولوجيا والعلوم، لصالح مجتمعاتنا. ويشكل مؤتمر القمة فرصة ممتازة للتعرف على الآليات التي تتيح تحقيق هذه الأهداف. وفيما يتعلق بموضوع المرأة، سنشجع أيضاً تبادل الخبرات وتحديد برامج التعاون التي تتيح لنا التقدم في ذلك المجال.

٤٣ - ونحن متفقون على متابعة الاتفاقات والبرامج المنبثقة عن مؤتمر قمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي/الاتحاد الأوروبي عن طريق الحوار المؤسسي لمجموعة ريو - الاتحاد الأوروبي و، حسب الانطباق، والحوارات المؤسسية المختلفة القائمة بين المنطقتين.

مؤتمر قمة الأمريكتين

٤٤ - نكرر الإعراب عن ارتياحنا للتقدم المحرز بصدد مسألة التكامل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع الإشارة إلى أنه ينبغي ألا يُنظر إلى التكامل باعتباره أداة قاصرة على تنمية التجارة، وإنما على أنه عملية تنمية متجانسة تعود بالنفع على جميع مستويات المجتمع.

٤٥ - وكان مؤتمر القمة الثاني للأمريكتين، الذي عقد في سنتياغو بشيلي، حدثاً ذا أهمية أساسية، تحدد فيه جدول أعمال الأمريكتين للأعوام القادمة. وشكّل كل من الإعلان السياسي لرؤساء الدول والحكومات الموقع في تلك المناسبة، وخطة العمل، وثيقتين ذواتي أولوية تشكّلان معلماً في عملية التكامل والتعاون في نصف الكرة الغربي. ونكرر تعهدنا المصمم بتنفيذ ومتابعة الصكين المذكورين، وبخاصة خطة العمل، التي نولي النهوض بها وتنفيذها أعلى أولوية.

٤٦ - وكذلك نعرب، في سياق الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة الثاني للأمريكتين، عن عزمنا الراسخ على مواصلة تقوية الإطار المؤسسي لنصف الكرة الغربي، وبخاصة من خلال عمل منظمة الدول الأمريكية.

التدابير المتخذة من جانب واحد

٤٧ - نؤكد من جديد الإعلان الذي اعتمد في مؤتمر القمة الحادي عشر لمجموعة ريو المعقود في أسنسيون، الذي أعربنا فيه عن رفضنا القوي لتطبيق القوانين الوطنية من جانب واحد وخارج الحدود الإقليمية، لأنه يشكّل أعمالاً تنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي والتعايش بين الدول، وتؤثر تأثيراً سلبياً على التعاون والتجارة والاستثمارات بين البلدان. ونبرز من بين هذه التدابير قانون هيلمز - بريتون، والمبادرات الإضافية المتخذة مؤخراً لتوسيع أبعاده، وعمليات إصدار ومنح الشهادات في مجال مكافحة المخدرات.

٤٨ - ونؤكد مرة أخرى استعدادنا الأكيد للإبقاء على حوار بناء بشأن هذه المسألة ولمواصلة المواقف المتضافرة في المحافل الإقليمية والدولية. وبالمثل، نتعهد بتدعيم المحافل متعددة الأطراف، وعياً منا بأن الاشتراك واسع النطاق والديمقراطي فيها يدعم مبدأ المسؤولية المشتركة بوصفه المعيار لمعالجة المشاكل العالمية، مما يخدم إيجاد مستويات أفضل من التوافق والشفافية في العلاقات الدولية.

العمل المشترك للتصدي لمشكلة المخدرات
غير المشروعة والجرائم المرتبطة بها

٤٩ - تعد إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار غير المشروع بها، وما يرتبط بذلك من جرائم، مشكلة عالمية. وتشكل الإجراءات المتخذة لمنعها ومراقبتها والمعاقبة عليها مسؤولية مشتركة تتقاسمها الدول تقتضي توجيهها متكاملًا ومتوازنًا للجهود والاستراتيجيات الوطنية والدولية، مع التسليم بأن العمل المتضافر والمتعاون من جانب الدولة هو دعامة أساسية في هذه المهمة.

٥٠ - وفي هذا الصدد، نكرر التزامنا الثابت وإرادتنا السياسية لاستنفاد الوسائل التي تتيح التوصل إلى الأعمال والتنفيذ الكامل للمهام والالتزامات التي تعهدت بها بلداننا أثناء الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المكرسة للعمل المشترك لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، التي عُدّت مؤخرًا في نيويورك.

٥١ - ونؤكد على أهمية التنمية البديلة والتشجيع الضروري للخيارات الاجتماعية الاقتصادية أمام المجتمعات المتضررة بالزراعات غير المشروعة. وفي هذا الصدد، نعترف بأن من الأساسي أن يدعم المجتمع الدولي البرامج التي تتيح التقدم في هذا المسعى.

٥٢ - ونصدر التوجيه إلى سلطاتنا المختصة لكي تصوغ، بروح الالتزام الذي أعلن في مؤتمر القمة الثاني للأمريكتين، ووفقًا للاستراتيجية المتخذة داخل لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، تحالفاً ضد المخدرات غير المشروعة، بهدف وضع تدبير وحيد وموضوعي لإجراء تقييم حكومي ذي طابع متعدد الأطراف، من أجل متابعة التقدم المحرز فردياً وجمعياً في الجهود المبذولة في نصف الكرة الغربي ومن جانب جميع البلدان لمعالجة المظاهر المختلفة لهذه المشكلة.

٥٣ - ونشير مع الارتياح إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى الأول بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، ونرحب بإنشاء آلية التنسيق والتعاون في مجال مكافحة المخدرات غير المشروعة، التي أنشأها.

وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالتأييد القوي من رؤساء الدول والحكومات أثناء مؤتمر القمة الاستثنائي الأول لمحفل منطقة البحر الكاريبي ودول آسيا والمحيط الهادئ (كاريفورام)، الذي عُقد في الجمهورية الدومينيكية في آب/أغسطس ١٩٩٨، لهذه الآلية وموافقتهم على اشتراك جميع دول محفل كاريفورام فيها.

٥٤ - ونعلن رفضنا القوي للقيام بالعمليات السرية التي تنتهك القوانين والنظم الداخلية في دول ثالثة، والمتصلة بمظاهر إجرامية لمشكلة المخدرات، لأنها تشكل انتهاكاً للسيادة الوطنية ولمبدأ عدم التدخل.

الإرهاب

٥٥ - إذ نكرر إدانتنا للإرهاب، الذي يهدد سلم المجتمع وأمنه وينال من الممارسة الكاملة للحقوق الاجتماعية والفردية، نعرب عن استنكارنا للأعمال الإرهابية الأخيرة المرتكبة ضد البعثتين الدبلوماسية في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

وفي هذا الصدد، نعرب عن اعتقادنا بأن أي إجراء يُتخذ على النطاق الدولي لمنع الإرهاب وقمعه ينبغي أن يُتخذ في تطابق تام مع القانون الدولي.

٥٦ - ونؤكد من جديد أهمية تعزيز التضامن والتعاون من أجل منع الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه من خلال مزيد من التعزيز المستمر للتدابير الثنائية والمتعددة الأطراف، مع الاحترام التام لسيادة كل دولة وولايتها القضائية والمراعاة التامة لما نصت عليه الصكوك الدولية بشأن المسألة.

وفي هذا الصدد، نعرب عن إرادتنا الثابتة لاتخاذ التدابير ذات الصلة، وفقا لما تقرر في إعلان وخطة عمل ليما، ونبرز أهمية المؤتمر الخاص الثاني للبلدان الأمريكية، الذي سيعقد في جمهورية الأرجنتين.

مشكلة تغيير التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠

٥٧ - سيؤدي دخول الألفية الثالثة إلى تغيير أرقام التواريخ في النظم الحاسوبية، وهو أمر يمكن أن تكون له عواقب خطيرة نظرا للترابط الشديد بين نظم المعلومات.

وفي هذا الصدد، نؤيد اتخاذ تدابير تستهدف الحيطة والتغلب على المشكلة المذكورة، خاصة فيما يتعلق بالنظم الخاضعة لسيطرة مجموعتنا نفسها، وتوليد الظروف التي تضمن التشغيل الأساسي للنظم الوطنية، وحفز ودعم الإجراءات المتعلقة بالقطاع الخاص. ومن ثم سنشجع تبادل المعرفة والخبرات من أجل تقليل المخاطر وتوليد مدخرات في هذه العملية.

* * *

٥٨ - اتفقنا على عقد اجتماع القمة الثالث عشر لرؤساء الدول والحكومات في عام ١٩٩٩ في المكسيك.

٥٩ - ويعرب رؤساء الدول والحكومات المجتمعون في مدينة بنما عن الامتنان والاعتباط لرئيس جمهورية بنما، إرنستو بيريز باليادريس، وحكومته وللشعب البنمي على كرم الضيافة والتنظيم الممتاز لمؤتمر القمة الثاني عشر للآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر لمجموعة ريو وعقده.

وكذلك نشارك سعادة شعب وحكومة بنما للتقدم المحرز في عملية إعادة حكومة الولايات المتحدة للقناة إلى جمهورية بنما. ونتفق على أن اختتامها الوشيك سيتوج المهمة التاريخية لشعوب وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإعلان سيادة الشعب البنمي على ذلك الممر المائي الموصّل بين المحيطين.

حُرر في مدينة بنما، في اليوم الخامس من شهر أيلول/سبتمبر سنة ألف وتسعمائة وثمان وتسعين.

(توقيع) جميل ماهواد وايت رئيس جمهورية إكوادور	(توقيع) راؤول كوباس رئيس جمهورية باراغواي
(توقيع) إرنستو بيريز بالياداريس رئيس جمهورية بنما	(توقيع) هوغو بانزر سواريز رئيس جمهورية بوليفيا
(توقيع) ألبرتو فوجيموري رئيس جمهورية بيرو	(توقيع) إدواردو فراي رويز - تاغلي رئيس جمهورية شيلي
(توقيع) جانت هاغان رئيسة جمهورية غينيا	(توقيع) رافاييل كالديرا رئيس جمهورية فنزويلا
(توقيع) أندريس باسترانا أرانغو رئيس جمهورية كولومبيا	(توقيع) إرنستو زيدييو دي ليون رئيس جمهورية المكسيك
(توقيع) غيدو دي تاليا مستشار الأرجنتين	(توقيع) ديدير أوبيرتي بادان مستشار أوروغواي

(توقيع) ماركو ماسييل
نائب رئيس جمهورية البرازيل

إعلان رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو

إزاء الأحداث الأخيرة التي سببت الاضطراب في الأسواق المالية الدولية، والتي تعتبر الأسباب التي نشأت عنها غريبة عن منطقة أمريكا اللاتينية، يعرب رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو عن ما يلي:

- ١ - بعد مضي عقد من الإصلاحات الهيكلية، تظهر اقتصادات أمريكا اللاتينية ملامح واضحة للقوة، كما اتضح في الاجتماع الأخير لوزراء الاقتصاد والمالية، وكذلك في اجتماع محافظي ورؤساء البنوك المركزية في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وكندا مع المنظمات المالية الدولية؛
- ٢ - ولمصلحة كل بلد على حدة ومن أجل المصلحة المشتركة، يعيد رؤساء الدول والحكومات تأكيد التزامهم بمواصلة إدارة آليات وضع السياسات الاقتصادية التي تضمن الاستقرار والنمو، بطريقة مسؤولة؛
- ٣ - ويشعرون بالقلق من إمكانية أن تستمر الأزمة المالية الدولية في التفاقم إلى درجة تتحول عندها إلى خطر حدوث انكماش اقتصادي عالمي تكون له عواقب سلبية للغاية بالنسبة لاقتصاد المنطقة؛
- ٤ - وهم يحثون البلدان التي نشأت فيها الأزمة المالية الدولية على اتخاذ التدابير الضرورية لتصحيح الاختلالات لديها؛
- ٥ - ولا غنى عن أن تتخذ بلدان مجموعة السبعة على الفور التدابير اللازمة لاستعادة الاستقرار في الأسواق المالية وضمان نمو الاقتصاد العالمي؛
- ٦ - ويناشدون المنظمات المالية الدولية أن تشترك على وجه السرعة وبشكل فعال في حل الأزمة المالية الدولية؛
- ٧ - وهم واثقون من أن اتخاذ السياسات الاقتصادية الملائمة والاشتراك بعزم من جانب البلدان النامية والمنظمات المالية الدولية سيتيح التغلب على هذه الحالة الراهنة.

مدينة بنما في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

— — — — —